

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد محمود العباينة
وعضوية القضاة السادة

باسل أبو عنزة، ياسين العبدلات، د. محمد الطراونة، داود طيبة

المميز: المحامي الدكتور

وكيله المحاميان

المميز ضده: الحق العام.

بتاريخ ٢٠١٥/٧/٣٠ تقدم المميز بهذا التمييز للطعن في القرار الصادر
تدقيقاً عن محكمة استئناف جزاء عمان في القضية الجنائية رقم
٢٠١٥/١٩٠١٣ تاريخ ٢٠١٥/٥/٢١ المتضمن رد الاستئناف شكلاً.

طالباً بقبول التمييز شكلاً وموضوعاً ونقض القرار المميز للأسباب التالية:

- ١- أخطأ القرار المميز إذ قرر رد الاستئناف شكلاً تأسيساً على أن القرار
المستأنف غير فاصل في موضوع الدعوى ووجه الخطأ في ذلك أن
المادة (٢٦٠) من الأصول الجزائية لم تشترط للطعن استئنافاً أن يكون
القرار فاصلاً في موضوع الدعوى بل جاءت بصفة مطلقة والمطلق
يجري على إطلاقه.

محكمة التمييز الأردنية

بصفتها: الجزائية

رقم القضية: ٢٠١٥/١٦١٢

- ٢- القرار المميز مخالف للمبادئ المستقرة في قضاء محكمة التمييز التي تقضي بأن الفصل في الطلب بعدم الاختصاص مقدم على ما عداه من الطلبات الأخرى.
- ٣- أخطأ القرار المميز إذ قرر رد الاستئناف شكلاً لعدم قابلية القرار للاستئناف لأنه غير فاصل في موضوع القضية ووجه الخطأ في ذلك أن المادة (٢/١٠٩) من الأصول المدنية أجازت الطعن في الأحكام التي تصدر في الطلبات المنصوص عليها في المادة (١/١٠٩) من القانون ذاته ومنها الطلب المقدم لرد الدعوى لعدم اختصاص المحكمة وحيث إن الأصول المدنية تطبق على القضايا الجزائية فيما لم يرد عليه نص في الأصول الجزائية فإن ذلك يجعل القرار المميز مخالفاً للقانون من هذه الناحية.
- ٤- أخطأ القرار المميز إذ قرر رد الاستئناف شكلاً ووجه الخطأ في ذلك أن تعديل المادة (١/٤٠) من قانون نقابة المحامين بموجب القانون المعدل رقم ٢٥/٢٠١٤ قد تضمن أمرين جوهريين هما:
- أ- نزع الصفة الجرمية عن أفعال المحامي التي يأتيتها في معرض ممارسته لمهنته وهذا يقتضي إعلان عدم مسؤولية المحامي على ضوء ذلك بفرض الثبوت - مع عدم التسليم - بذلك.
- ب- نزع اختصاص المحاكم بنظر الأفعال التي يرتكبها المحامي في معرض ممارسته لمهنته وحصر الاختصاص بمجالس التأديب أما ما ذهب إليه محكمة الجنايات بأنه لا يجوز للمشرع أن ينزع اختصاص المحاكم فقول مرسل من النصوص القانونية من ناحية ومن ناحية أخرى يخالف الدستور لأن الدستور أناط بالقانون تحديد اختصاص المحاكم.

وبالفرض الساقط أن النص مخالف للدستور فإن مقتضى ذلك أن تطلب النيابة إحالة القضية إلى المحكمة الدستورية للبت بالدفع حسب الأصول.

قدم مساعد رئيس النيابة العامة مطالعته الخطية طلب فيها قبول التمييز شكلاً ورد التمييز موضوعاً وتأييد القرار المميز.

القرار

بعد التدقيق والمداولة نجد إنه صدر عن محكمة جنايات عمان قراراً بتاريخ ٢٠١٤/٢/٢٥ حول الرد على دفع من دفوع المتهم يطعن فيه بملف التحقيق بكافة محتوياته بأنه قد تم بصورة تتعارض مع الدستور والقانون والعدالة وأن إجراءات التحقيق باطلة بطلاناً مطلقاً.

وقررت المحكمة عدم إجابة هذا الطلب باعتبار أن طلبه دفعاً من الدفوع التي تم البت فيها مع القرار الفاصل بالدعوى.

لدى الطعن استئنافاً بهذا القرار الإعدادي قررت محكمة الاستئناف بقرارها رقم ٢٠١٤/١٣٥٠٢ تاريخ ٢٠١٤/٤/٦ رد الاستئناف شكلاً لتقديمه خارج المدة القانونية.

لم يرتض المميز بهذا القرار فطعن فيه تمييزاً.

وبتاريخ ٢٠١٤/١٠/١ وفي القضية رقم ٢٠١٤/١٢٤٥ أصدرت محكمة التمييز

قرارها المتضمن:

((وعن أسباب الطعن التمييزي:

نجد إن القرار الصادر عن محكمة الاستئناف رقم ٢٠١٤/١٣٥٠٢ ليس من

القرارات القابلة للطعن تمييزاً وفقاً لأحكام المادة (٢٧١) من قانون أصول المحاكمات

الجزائية ذلك أن القرارات التي تقبل الطعن تمييزاً لجميع الأحكام والقرارات الجنائية الصادرة عن محكمة الاستئناف وقرارات منع المحاكمة الصادرة عن النائب العام في القضايا الجنائية مادة (٢٧٠) من قانون أصول المحاكمات الجزائية.

وفيما خلا الأحكام المذكورة في المادة السابقة لا يقبل الطعن تمييزاً في القرارات الإعدادية والقرارات القاضية بإجراء تحقيق والقرارات القرينة وغيرها من القرارات التي تصدر أثناء السير بالدعوى إلا بعد صدور الحكم في الأساس ومع هذا الحكم مادة (٢٧١) من قانون أصول المحاكمات الجزائية.

ومقتضى ذلك أن القرار الصادر عن محكمة الاستئناف في هذه الدعوى لا يقبل الطعن بطريق التمييز وفقاً لمقتضيات المادة (٢٧١) من قانون أصول المحاكمات الجزائية مما يستوجب رد الطعن التمييزي شكلاً.

لذا نقرر رد الطعن التمييزي شكلاً وإعادة الأوراق)).

وبتاريخ ٢٨/٤/٢٠١٥ قررت محكمة جنايات عمان رد الدفع بعدم الاختصاص. لم يرتض المستأنف بهذا القرار فطعن فيه استئنافاً.

وبتاريخ ٢١/٥/٢٠١٥ وفي القضية رقم ٢٠١٥/١٩٠١٣ أصدرت محكمة استئناف عمان قرارها المتضمن رد الاستئناف شكلاً.

لم يرتض المميز بهذا القرار فطعن فيه تمييزاً.

وعن أسباب الطعن التمييزي:

نجد إن القرار الصادر عن محكمة الاستئناف رقم ٢٠١٥/١٩٠١٣ ليس من القرارات القابلة للطعن تمييزاً وفقاً لأحكام المادة (٢٧١) من قانون أصول المحاكمات الجزائية.

ذلك أن القرارات التي تقبل الطعن تمييزاً لجميع الأحكام والقرارات الجنائية الصادرة عن محكمة الاستئناف وقرارات منع المحاكمة الصادرة عن النائب العام في القضايا الجنائية مادة (٢٧٠) من قانون أصول المحاكمات الجزائية.

ومقتضى ذلك أن القرار الصادر عن محكمة الاستئناف في هذه الدعوى لا يقبل الطعن بطريق التمييز وفقاً لمقتضيات المادة (٢٧١) من قانون أصول المحاكمات الجزائية مما يستوجب رد الطعن التمييزي شكلاً.

مع التنويه بأن المميز سبق له وأن تقدم بطعن مماثل ورد شكلاً وعاود الطعن مرة أخرى.

لذا نقرر رد الطعن التمييزي شكلاً وإعادة الأوراق.

قراراً صدر بتاريخ ١ محرم سنة ١٤٣٧ هـ الموافق ١٤/١٠/٢٠١٥ م

برئاسة القاضي

نائب الرئيس

عضو

نائب الرئيس

عضو

عضو

رئيس الديوان

دقق / س.ع